

هل ينجح اتفاق الرياض في حلحلة المشهد اليمني

تقرير تحليلي صادر عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، اليمن



© GPBC,

Sanaa , November 2019

الباحث: محمد أحمد علي

توطئة

يعد الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي خطوة هامة جدا لانقاذ جنوب اليمن من الدخول في حرب أهلية، وكذا خطوة لتوحيد الجبهة الداخلية في مجابهة جماعة الحوثي، حيث تحاول جماعة الحوثي الاستفادة من حالة الانشغال بين الأطراف اليمنية وتقوم بترتيب أوضاعها للخروج من حال الإنهاك العسكري التي تعيشه، كما أن تنظيم داعش يحاول العودة إلى الساحة والعمل على استغلال حالة التوتر الأمني في المحافظات الجنوبية.

ويأتي الاتفاق ليعزز مبدأ الشراكة بين كل الأطراف والقوى الفاعلة على الأرض في مواجهة الحوثي، الذي ينص على حكومة كفاءات من ٢٤ وزيراً مناصفة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وأيضا يرسخ مبدأ الشراكة حتى يلغي سياسات الهيمنة على الحكومة اليمنية، والعمل على إقصاء القوى الجنوبية التي أسهمت في استعادة ودعم الشرعية اليمنية، ومن ثم يؤكد أهمية الشراكة، وأهمية حفظ حقوق الجنوبيين وتقدير دورهم الفاعل في جهود استعادة الدولة، ويقطع الطريق أمام محاولات إعادة إنتاج السياسات القديمة القائمة على هضم حقوق الجنوبيين.

يؤسس الاتفاق لإمكانية التوافق بين الأطراف اليمنية من أجل تجنب الحرب والانقسام، وتوحيد الجهود لمواجهة الحوثي واستئناف عمليات التنمية والبناء، خاصة في المحافظات المحررة جنوبي اليمن، كما سيفتح الباب أمام تفاهات أوسع بين المكونات اليمنية للوصول إلى حل سياسي ينهي الأزمة اليمنية ويحصن اليمن من مخاطر التفتت، وللحيلولة دون انزلاق البلد نحو المزيد من الانقسام والتفكك.

جاء إعلان اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي وحكومة هادي، والذي بموجبه سيتم توحيد قوات المجلس الانتقالي وقوات هادي المجندين مسبقا من قبل الامارات والسعودية لقتال الانقلابيين (الحوثي) حسب وصفهم، بحيث يقوم التحالف بدعمهم بالمال والسلاح، ومنها تزويد قوات هادي بالسلاح الجوي طائرات أف ١٦ وأف ١٥ والاباتشي خاصة بعد تدريب طيارين يمينيين في الامارات على قيادة طائرات f16, f15 والاباتشي وتزويدهم بالدفاعات الجوية باتريوت، وتكون هذه الطائرات تقلع من داخل اليمن من عدن وقاعدة العند ومن حضرموت وتقصف صنعاء والحديدة وأب وصعدة وغيرها من المحافظات التي تحت سيطرة المجلس السياسي وحكومة صنعاء، تحت عنوان استعادة الشرعية وإنهاء الانقلاب، وهو ما يعني حرب أهلية يمنية يمنية، يريدتها التحالف السعودي الإماراتي، كما هو الحال في ليبيا بحيث تلتزم بتقديم الدعم السياسي لحكومة هادي إلى جانب الدعم العسكري والمالي.

ماذا يعني اتفاق الرياض؟

اتفاق الرياض والمؤجل منذ أشهر قد لا يثمر عمليا على الأرض حتى في سياق القتال معا، بينما قد يثمر أكثر في وقف مسألتين هامتين: الأولى: الاقتتال الجنوبي مع حكومة هادي وإظهار ضعف الأخيرة، وبالتالي الشرعية ككل، والثانية: هي وقف الاقتتال السعودي الإماراتي العلني من خلف الحكومة والجنوبيين على التوالي، بمعنى آخر فإن اتفاق الرياض أيضا يحمل بعدا إقليميا مرحليا بوقف النزاع في الملف اليمني لحين إنهاء ما عرف بعاصفة الحزم.

كما سيصبح انسحاب الإمارات من عدن جزءا من الاتفاق المذكور وحتى إعادة صورة الحكومة الشرعية، التي يجب أن تكون حاضرة في مفاوضات أي حل، في حال تقرر فعلا إنهاء ملف أزمة اليمن، والذي يبدو اليوم أنه يسير على قدم وساق لغايات التفرغ للالتزام الفعلية مع إيران، في موسم انتهاء حروب الأذرع للقوتين الإقليميتين ومن خلفهما واشنطن وروسيا.

مجابهة الحوثي أولا:

مجابهة الحوثي وإسقاط انقلابه كانا أهم أهداف اتفاق الرياض، وإن لم ينصّ على ذلك، إلا أن الترتيبات العسكرية التي تضمنها تشير إلى ذلك، إذ يدعو الاتفاق إلى عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية منذ أغسطس الماضي في اتجاه محافظات عدن وشبوة وأبين، إلى مواقعها السابقة، ونقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج المحافظة، وتوحيد القوات العسكرية التابعة للحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي وضمها إلى وزارة الدفاع، وتوزيعها وفق الخطط المعتمدة تحت إشراف مباشر من قيادة التحالف.

كما إن الاتفاق على تقاسم السلطة بين الحكومة والانفصاليين في الجنوب، خطوة نحو تحقيق السلام في كل اليمن حيث يوجد قنوات اتصال مفتوحة بين المملكة والحوثيين في اليمن منذ ٢٠١٦ لدعم إحلال السلام في البلد الغارق في نزاع مسلح حيث سبق وأن أعلنت واشنطن في سبتمبر الماضي عن محادثات مع الحوثيين.

ضمانات نجاح الاتفاق:

إن اتفاق الرياض يعد إنجازاً مهماً في إطار عملية إصلاح الأوضاع العسكرية والسياسية في البلاد، معتبراً الاتفاق فرصة مناسبة لتوحيد الصفوف في اتجاه جماعة الحوثي في صنعاء من خلال توحيد قوات الجيش لخوض المعركة في جبهات الشمال اليمني، بعدما عمل البعض في الفترة الماضية على تجميد جبهات القتال شمالاً، وتوجيه القوات العسكرية نحو الجنوب.

وفي الشأن الاقتصادي لاتفاق الرياض بأن يعمل الاتفاق على إصلاح الأوضاع الاقتصادية للشعب اليمني من خلال تحسين العملة اليمنية والحد من الفساد المستشري في مفاصل الدولة، والذي وُلد تجار حروب وثرأ ونافذين على حساب الشعب.

يجب أن يتمخض عن الاتفاق عملية تطهير واسعة داخل الشرعية اليمنية، والتخلص من الأصوات التي تسير باتجاه حالة التوافق بين كل الأطراف اليمنية، والتي برزت منذ اليوم الأول في "أحداث عدن" تهاجم دول التحالف العربي، وتسعى للتشكيك بأهداف التحالف العربي، وتهاجم الجنوبيين، والتي واصلت النهج نفسه عقب التوصل "لاتفاق الرياض" عبر انتهاج لغة الرفض تجاه مخرجات حوار جدة، ولغة التهديد بعرقلة تنفيذ هذا الاتفاق، ومن ثم فإن عملية "تطهير الشرعية من هذه الأصوات" هو بداية حقيقية لتنفيذ بنود الاتفاق، وقطع الطريق أمام من يحاول إعادة الوضع إلى حالة التناحر التي كانت الحالة السائدة" ما قبل حوار جدة واتفاق الرياض".

طالما كل الأطراف أبدت موافقتها ووقعت، فإن ضمانات نجاح الاتفاق توافرت بشكل كبير، على اعتبار أن من يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وحرص المملكة على إنجاحه وجديتها في إنجاح المعركة ضد ميليشيات الحوثي، وبالتالي فرص النجاح كبيرة، خصوصاً أن معظم الأطراف تبدي احتراماً كبيراً للملكة وتحقيق إرادتها، وبالتالي تتعدم فرص محاولات التعطيل من أي جهة، وعلى الأرض الظروف مواتية إذا صدقت النوايا، وقد تكون هناك بعض الإشكاليات في تفسير بعض البنود، لكن المرجعية ستكون للأشقاء في التحالف العربي لتوضيح أي لبس في ما يتعلق بعملية تنفيذ الاتفاق".

سيناريو هان للمستقبل:

يعكس الترحيب العربي والدولي بتوقيع اتفاق الرياض، الأهمية المحورية له في تدشين النواة الأولى لبدایات التسوية السياسية للأزمة السياسية في اليمن.

السيناريو الأول، أن تتحد قوة الحكومة اليمنية مع المجلس الانتقالي الجنوبي أمام مواجهة الحوثيين، مما يفرض تحديات كبيرة في طريق التسوية خاصة في حالة حصول الحوثيين على مزيد من الدعم الإقليمي والدولي، وفي تلك الحالة ربما تتزايد حدة المواجهات بين القوتين.

السيناريو الثاني، أن اتفاق الرياض ربما يكون البداية الأساسية لقبول التوافق مع كافة القوى السياسية في اليمن وخاصة مع مزيد من الجهود الإقليمية والدولية وخاصة من جانب الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى توافقات سياسية تضمن أمن ووحدة واستقرار اليمن من جديد، على أن يدرك الجميع أن اتفاق الرياض يمثل منطلقاً مهماً لمرحلة من التعاون وتوحيد الصف بين الأطراف الوطنية في اليمن لتحقيق تطلعات أبناء الشعب اليمني في الأمن والتنمية والرخاء والقضاء على الإرهاب وهو ما نأمل تحقيقه.

مآلات:

تحرص السعودية على تقليص نفوذ خصمها الإقليمي إيران في اليمن، خشية تحول الحوثيين المدعومين من طهران إلى ما يشبه جماعة حزب الله في لبنان من ناحية النفوذ السياسي والقوة العسكرية، وقد عرض الحوثيون مؤخرًا وقف جميع الهجمات على السعودية كجزء من مبادرة سلام أوسع نطاقًا. ثم جدّوا في وقت لاحق اقتراحهم رغم الضربات الجوية المستمرة من قبل التحالف.

ويأتي العرض بعدما أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات في سبتمبر ضد منشآت نفطية سعودية رئيسية، لكن الرياض وواشنطن ألقنا باللوم على إيران، وهي تهمة نفتها طهران، ورغم ذلك، فإن التقارب مع الحوثيين لن يكون سهلاً، حيث ان الحوثيين يطالبون بترتيبات لتقاسم السلطة تضمن لهم دوراً كبيراً في حكومة وحدة وطنية، وفي المقابل يريد السعوديون من الحوثيين قطع العلاقات مع إيران والتخلي عن الأسلحة الثقيلة وضمان أمن الحدود.

بموجب الاتفاق، سيتولى المجلس الانتقالي الجنوبي، القوة الانفصالية الرئيسية، عدداً من الوزارات في الحكومة اليمنية التي ستكون من ٢٤ وزيراً، على أن تعود السلطة المعترف بها إلى العاصمة المؤقتة

عدن ،كما ان ضم المجلس الانتقالي تغيير محوري عن سياسة الحكومة السابقة التي رفضت الاعتراف بهذا الحراك ،وتبقى ضرورة العمل على تعزيز الثقة بين الجانبين، وهو الخطر الرئيسي الذي يهدد تطبيق الاتفاق لمدة طويلة.

أن الاتفاق شكل خطوة مهمة لوضع القضية الجنوبية في مسارها الصحيح، وأعطى الجنوبيين تمثيلاً حقيقياً وعادلاً للمرة الأولى منذ الوحدة بين شطري اليمن عام ١٩٩٠، في التعبير عن مطالبهم وقضاياهم السياسية عبر المجلس الانتقالي الجنوبي ، الاتفاق سيوحد الجهود لمواجهة الحوثيين، لكنه قد يواجه عقبات في مرحلة التنفيذ ، كما ستشهد الفترة المقبلة مرحلة جديدة من التعاون العسكري بين الجانبين، يدعمها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، لمواصلة الحرب ضد الحوثيين الذين ما زالوا يسيطرون على الأجزاء الشمالية من اليمن بما في ذلك العاصمة صنعاء.

وعلى الرغم من الإشراف المباشر من قبل الأمم المتحدة، واجه اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه العام الماضي بين الحكومة اليمنية والحوثيين في ستوكهولم العديد من التحديات أثناء عملية التنفيذ وأمضت الأمم المتحدة عدة أشهر بعد توقيع اتفاق ستوكهولم بشأن مناقشة كيفية تنفيذه، لكن القتال المتقطع استمر في مدينة الحديدة اليمنية المطلة على البحر الأحمر على الرغم من وجود مراقبي الأمم المتحدة ، فمن المحتمل إن إتفاق الرياض الذي تم التوصل إليه بوساطة سعودية، قد يواجه نفس مصير الاتفاقات السياسية السابقة.

يمكن لمستقبل اليمن أن يتحول خلال فترة ما بعد إتفاق الرياض إلى مشهد من التعقيدات والتطورات السيئة مع ترك الشمال إلى جماعة الحوثي في صنعاء للحكم، في حين سيتم فتح الجنوب للنموذج الإقليمي وبعض الأجندة الإقليمية.

بكل الأحوال، الاتفاق خطوة إيجابية لليمنيين طالما يحقن الدماء ويزيد فرص وحدة ولو مؤقتة، الا ان الخشية ستبقى ان انفرط عقد التحالف الهش بين الجنوبيين وحكومة هادي على طاولات المفاوضات اللاحقة مع الحوثيين ومع الاخوان المسلمين المعروفين باسم حزب الإصلاح اليمني، اذ وبينما يحاول الحليفان الجديان ابداء مواقف موحدة من الحوثيين لا تزال المواقف متباينة كثيرة من الاخوان المسلمين بطبيعة الحال ،ويأمل اليمنيون بمختلف انتماءاتهم السياسية والجغرافية بأن يكون الاتفاق بوابة لإسقاط انقلاب جماعة الحوثي، ناهيك عن تحسن الوضع الاقتصادي وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في البلاد.

مصادر:

- <https://www.euronews.com/2019/11/07/riyadh-agreement-can-saudi-brokered-peace-deal-really-help-end-yemen-war>